



## المرور شريك رئيسى فى صناعة الدولة العصرية

إن الأمر لم يعد موضع جدل فى أن النهضة الاقتصادية التى ننشدها ونصبوا إليها لن تكتمل مسيرة تقدمها إلا مع القدرة الحقيقية على التحديث والمضى بخطى حثيثة نحو التطوير المستمر لحزمة القوانين ذات العلاقة بتنظيم القطاع الصناعى وقطاع الخدمات وتتجه الدولة حالياً إلى إصدار قانون المرور الجديد ليتمشى مع المستجدات التى باتت ضرورية لمسايرة العصر واحتياجاته فى وقت ارتفعت فيه معدلات الحوادث التى يراقق فيها دماء الأبرياء على الطريق.

وهنا لا بد أن نذكر بالتقدير لوزارة الداخلية دورها الرائد فى العمل على تحديث القوانين ذات العلاقة بعملها ومنه قانون المرور الذى تناولته بالتحديث المستمر عبر السنوات الخمسة عشر الماضية وذلك حرصاً منها على التطوير المستمر واستيفاء الحاجة لذلك من ناحية ، والحرص على العمل فى إطار من القانون والشرعية من الناحية الأخرى.

والأمر ليس بخاف أن النشاط الصناعى يأتي على رأس الأنشطة ذات العلاقة المباشرة التى تتصل بقانون المرور الذى ينظم السير فى الطرق ويحكم أنشطة النقل بالكامل. ونقل البضائع وانتظام الإمداد بها يشكل أحد المدخلات الرئيسية فى المنظومة الصناعية. ومن هنا يرتبط تطوير الصناعة فى كل زمان ومكان وتعظيم دورها الاقتصادى لتأخذ مكانتها على خريطة الاقتصاد القومى والعالمى بضرورة توفير وتهيئة وإحكام أساليب التداول والنقل حيث لا يؤثر الخلل فيه سلباً على جودة المنقولات وانتظام



الإمداد بها سواء كانت مواد خام ومستلزمات إنتاج أو مواد ومنتجات تامة الصنع تشق طريقها عبر شرايين الطرق استيراداً وتوزيعاً وتصديراً وهو الأمر الذي يعترضه في الاتجاه المعاكس أى معوقات تعترض الطرق بسبب الحوادث والأخطار التي قد تقع عليه.

هذا الأمر الحيوى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الانضباط المروري الذي يوفره ويضمنه قانون المرور في صورته المنشودة دون أن يغيب عنا الدور المحورى للصناعة باعتبارها مسؤولة عن توفير وإنتاج وسائل النقل وتجهيزاتها بالمطابقة للمواصفات وبما يحقق الأمن والسلامة والحفاظ على البيئة وكلها أهداف قومية عليا يحرص على استيفائها قانون المرور المنشود.

لا يفوتنا في هذا الشأن الأثر الإيجابي لما أتى به قانون المرور من اشتراط وجود جهاز إطفاء فى كل مركبة شرطاً لترخيصها حيث أثبتت سجلات شركات التأمين انخفاض قيمة تعويضات الخسائر إلى ١٠% مما كانت عليه قبل تطبيق القانون ، هذا بجانب الأثر الهام من تخفيف العبء على إدارات الإطفاء والدفاع المدني المحلية والمركزية نتيجة لانخفاض البلاغات عن حالات حرائق السيارات بالطريق والجراجات وأيضاً الأنفاق نتيجة لذلك إذ أن مواجهة حرائق السيارات على الطريق رغم كثرتها يتم مواجهتها بنجاح فى دقائقها الأولى بمعرفة السيارات العابرة .

لذا فالأمر لا يحتاج إلى إبراز الأهمية الكبرى لإصدار ترخيصات نوعية جديدة لمركبات النقل طبقاً لطبيعة نشاطها التخصصى إذ أن هذا يعد مطلباً ملحاً وضرورياً لما تتسم به تلك المواد المنقولة وطبيعتها ودرجة خطورتها وتأثيراتها البيئية منعا للأخطار والحوادث والتلوث البيئي من ناحية وحفاظا على سلامة وجودة المواد المنقولة من ناحية أخرى .  
وهى تخصصات يمكن تقسيمها نوعياً كالاتى :-



أولاً: نقل الحاويات ٢٠ قدم مكعب ، ٤٠ قدم مكعب:

مما لاشك فيه أن سيارات النقل العادية لا تصلح لنقل هذه الحاويات لصعوبة تثبيتها تثبيتاً فنياً سليماً ومن ثم انتفاء وجود عناصر الأمن والأمان مما يعرض قائد السيارة والآخرين للخطر إذ أنه كثيراً ما تتحرك الحاويات بفعل المصادمة أو الفرملة لتتشم الكابينة ومن بداخلها .. هذا بخلاف ما يترتب على ذلك من تلفيات للمواد المنقولة وأعطال للطريق وإهدار للوقت والجهد والمال ،وعلاج ذلك هو إصدار ترخيص نوعي لسيارات نقل تجهز خصيصاً وتميز لنقل تلك الحاويات على ان تغطي تأمينياً.

ثانياً: تداول ونقل السوائل والغازات في فناطيس :

إن نقل السوائل والغازات لا يمكن أن يتم بسيارات نقل عادية يعلوها خزان يحوى السائل أو الغاز ليرتفع فوق صندوقها مما يعرضها للانقلاب في المنحنيات نظراً لارتفاع مركز الثقل بها، لذا يجب الترخيص للناقلات ذات الفناطيس برخصة تخصصية تحدد ما إذا كانت لنقل الوقود أو نقل المياه أو الكيماويات بعد استيفاء تركيب الفناطيس على الشاسيه مباشرة طبقاً للاشتراطات الفنية لذلك ويكون النقل بترخيص خاص يحدد المسار وتاريخ النقل (أو المهلة الزمنية المحددة للنقل) ويؤشر على الترخيص بإتمام المهمة في توقيتها بعد إنهاؤها وتغطي الحمولة خلال مسارها من نقطة القيام للوصول ببوليصة تأمين يوضح فيها العملية التأمينية ومجالها بالكامل

وتتعدد السوائل والغازات وتتنوع طبقاً لدرجة خطورتها ومن ثم نوعية تجهيزات السيارات اللازمة لنقلها بما يحقق الحفاظ على جودة السوائل والغازات المنقولة من ناحية، واشتراطات الأمن والسلامة ومنع التلوث من ناحية أخرى.



وكلنا نذكر حادث الانسكاب البترولي من سيارة غير مجهزة حاملة للبنزين بالترعة وإعلان حالة الطوارئ وتعطل السير بالطريق ولم ينقذ هذا الموقف إلا القوات المسلحة التي دفعت بقوات تمكنت من فصل الوقود العائم فوق مياه الترعة وضخه إلى خارج المجرى المائي وبالرغم من هذا فقد نجم عن ذلك عبثا بيئيا تمثل في موت جانب من الأسماك وتأثر الزراعات جزئيا في هذه المنطقة خلال الموسم الزراعي.

ثالثا: نقل المواد المشعة:

من الأهمية بمكان نقل تلك المواد في سيارات تجهز خصيصا لهذا الغرض وتصدر لها ترخيصات نوعية، ويتم نقلها تحت حراسة وإجراءات أمنية خاصة. وتحدد ترخيصاتها المسارات وتوقيات السير ومعدلات السرعة، ويتم كل نقل بترخيص خاص محدد وقد يتطلب الأمر النظر في درجات أعلى من تأمين المسار وذلك بمرافقة دورية شرطية لها خلال الرحلة وأيضاً متابعة إجراءات التسليم والتسلم .

رابعاً : التصدى للسرعات الزائدة على الطرق السريعة

تعد السرعة الزائدة العامل الأكثر شيوعاً في وقوع الحوادث على الطرق السريعة، ولعل أحد روافدها أن السائقين المنتظمي العمل على طريق ما سواء كان أتوبيس أو سيارة نقل يعلمون بدقة مواقع الرادارات على الطريق بل ويحذرون بعضهم بعضاً بعلامات ضوئية بحيث يخفضون سرعتهم عندها ويطلقون السرعة فيما عداها.

لذا فقد ألزمت الدول الأوروبية وغيرها سيارات الأتوبيس والنقل العاملة على الطرق السريعة بتركيب جهاز أسماه البعض بالصندوق الأسود وهو جهاز يركب بالسيارة ليسجل حركاتها وسكناتها بالسرعة التي ترتبط بالزمن والتاريخ على أسطوانة،



وهو الأمر الذي من شأنه أن يلزم السائق بالانضباط في سرعته خلال الرحلة بأكملها بل ويمكن المطالبة بما يتعدى ذلك وهو ما يطبق أيضاً في كثير من الدول الأوروبية ألا وهو تركيب الجهاز الذي يؤدي ما سبق من وظائف بالإضافة أن على السائق أن يدخل كارت ممغنط خاص به حتى يمكن تشغيل السيارة ، هذا الكارت يحدد اسم السائق وفترة عمله على السيارة بهدف الإلزام بالأيتعدى عمل السائق فترة ثمان ساعات متصلة حرصاً على مستوى اليقظة والكفاءة

خامساً : محددات السرعة :

رغم أن هناك اتجاه لتركيب محددات للسرعة في بعض الأتوبيسات السياحية تحجيماً للسائقين عن تعدي سرعة ٨٠ كم/ساعة وفي قول آخر ٥٠ كم / ساعة ، ورغم الواجهة النسبية لهذا الاتجاه إلا أن كثير من الدول الأوروبية منعت الأخذ بهذا الاتجاه ونحن نشاركها هذا الرأي خلافاً للاتجاه العام حالياً ، إذ أن الأتوبيسات السياحية وسيارات النقل قد تحتاج لتجاوز هذه السرعات في حالات تخطى السيارة التي أمامها وذلك لفترة وجيزة أو وهو الأمر الأكثر خطورة في حالة الاضطرار لتجاوز السرعة تفادياً لخطر يلاحقها مثل خطر الحريق على أرض الطريق أو الهروب من موقف إرهابي أو المطاردة الإجرامية من عصابات أو من غيرها أو في حالة مرضية كآزمة قلبية أو حالة وُضع ، وهو أمر يبرر معه تخطى السرعة في هذا الحالة.

بقي أن نشير إلى جانب له أهميته الحيوية وهو ضرورة التأكيد على دور اتحاد شركات التأمين بقانون المرور الجديد في تنظيم آلية التأمين على أنشطة النقل باعتبارها شرايين الحياة للصناعة المصرية من ناحية وعلى وجه الخصوص كأحد أدوات التطور للدولة العصرية



ونحن سعداء بقانون المرور الجديد ومرحباً بالتعديلات التشريعية ومرحباً بكل ما يطلبه كل وزير من صلاحيات ليتمكن وزارته من تحقيق خطة العمل التي تلتزم بها ويرى في ذلك لازماً لممارسة العمل بصورة أفضل ولتصب كل عمليات الإصلاح الاجتماعي والتعليمي والتشريعي وتلك المنظمة لقانون المرور لتتكامل جميعها لتحديث انطلاقة في الإمكانيات الاقتصادية التي تحتاجها مصر الدولة والوطن والملاذ لتأخذ مكانتها تحت الشمس بما تستحقه وتكتسبه معتمدة على إخلاص أبناءها وإطلاق قدراتهم المتاحة وهي متوفرة لكل عصر كأفضل ما يكون ذلك.

بقلم

دكتور مهندس/ نادر رياض

[www.naderriad.com](http://www.naderriad.com)